مدير عام الاتحاد العام للغرف التجارية لـ« الثورة »

جذب الاستثمارات مرتبط بتوفير الأمن والاستقرار

> يعتبر القطاع الخاص أحد أهم مكونات وركائز المجتمع اليمني واقتصاده وتنميته وذلك لارتباطه اليومي بحياة الملايين من أبناء الشعب اليمني ومن هذه الزاوية يتطلع الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية كغيره أن يخرج مؤتمر الحوار الوطني الشامل برؤية واضحة ودقيقة ترسم معالم المستقبل في مجال التنمية المستدامة وذلك بهدف توظيف الموارد التي يتمتع بها اليمن وتشمل مقوماته.

فما هي رؤية الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل نتعرف على ذلك من خلال الأخ محمد محمد قفلة مدير عام الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية وإلى نص الحوار:

حوار/ رامز عبدالحليم

> بداية هل اليمن بل فقير.. التي يعاني نصف السكان من الفقر والبطالة ؟

- لا اليمن غني بموارد كثيرة أهمها الموارد البشرية »الثروة البشرية« ويجب علينا تنميتها وبمواردها المائية »السمكية« وأراضيها القابلة للزراعة وأيضا هناك الكثير من الأحجار المتنوعة للبناء وأحجار الزينة والأسمنت والرخام والزجاج والبلاستيك والحديد والمناطق السياحية والأثرية وموارد طبيعية بحاجة إلى استثمارها وإن فعلنا ذلك فإنها ستوفر فرص عمل كثيرة للعاطلين عن العمل وسنساهم في نهضة اليمن اقتصاديا واجتماعيا.

مشكلة الفقر في اليمن نتيجة لضعف الإدارة والفساد وعدم وجود استقرار سياسي وأمني.

موقع جغرافي

> ماذا عن الموانئ والموقع الإستراتيجي ؟

- بالطبع اليمن تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي هام في المنطقة وتطل على بحرين يربطان آسيا وافريقيا ومنها إلى مختلف العالم.. وعبر باب المندب يمر النفط إلى أوروبا وأمريكا وهناك الجزر التي حباها الله بثروات هائلة يجعلها قابلة لتصديرها لكن للأسف نحن لم نفهم بعد الطبيعة الجغرافية اليمنية التي لو أدركنا موقعها وخصائصها وأهميتها وتوظيفها لمصالح المواطنين لكننا اليوم نعيش نهضة تنموية واقتصادية كبيرة.

وموقع اليمن الاستراتيجي يؤهلها من بناء اقتصاد متطور من خلال إنشاء مناطق صناعية كبيرة لتسهيل التبادل التجاري بين الشرق والغرب وكذلك تزويد دول شرق أفريقيا باحتياجاتها عن طريق اليمن كما يمكن أن تنشأ صناعات في اليمن تزود المناطق الصناعية في دول الخليج العربي بمواد ضرورية لها ومدخلات أساسية لمناطقها الصناعية وهذا يستدعي الاهتمام باستخراج الثروات المعدنية وتطوير المنتجات الزراعية والسمكية وذلك أحجار البناء والزينة.

مناخ مناسب

> كيف يتم استغلال هذه الموارد بشكل صحيح وسريع ؟

- اعتقد أن الاستغلال السريع لهذه الموارد صعب وذلك للظروف الحالية الصعبة وعدم وجود الأمن والاستقرار وللاستغلال الصحيح لأي موارد يجب علينا توفير مناخ مناسب يتوفر الأمن والاستقرار لكن للأسف لا يوجد مناخ مناسب يساعد على استغلال كل ما لدينا من ثروات ولهذا نستطل تلك الموارد غير مستخدمة ولا يخفى بأن الدول الصناعية المتطورة في أمس الحاجة إلى خامات المعادن ولكنها لا يمكن أن تخاطر باستثمارات في ظل زعزعة الأمن والاستقرار إلى أي بلاد وعدم سيادة النظام والقانون ولذا فإن توفير المناخ الملائم سيساعد على استخراج الثروات المعدنية والتي ستساهم في حل مشكلة البطالة والفقر في بلادنا.

الأمن والاستقرار

> حديثك هذا يقودنا إلى سؤال يتعلق بالوسائل القابلة لإعادة المستثمرين العرب والأجانب الذين تركوا اليمن في الأعوام المنصرمة؟

- كما هو معروف أن أي صاحب رأس مال يبحث عن الفائدة فإذا ما توافرت البيئة الملائمة وجد الاستثمار ومع الأسف الشديد في الاعوام السابقة كان لا بد من توفير البيئة ومناخ جيد لتشجيع الاستثمار حيث يساهم الاستثمار في القضاء على الفقر والبطالة ويؤدي إلى تكافل اقتصادي، كما أن عملية الشراكة مع رأسمال الخارجي يحتاج إلى دعم مغري لدعم وتشجيع الرأسمال الوطني ذلك لأن وفرة وتطور القطاع الخاص البحث ووجود شركات يمنية كبيرة متخصصة في كافة المجالات سنتمكن من استقطاب الشركات الأجنبية ولتسهيل مهامها علينا أن نعترف بأننا اصبحنا نعيش في عالم لا حياة فيه للاقتصادات الضعيفة.

كما أنه لا يمكن أن ينمو اقتصاد أي بلد بمعزل عن المصالح الاقتصادية العالمية وحتى يحدث تكافؤ في تبادل المصالح والمنافع الاقتصادي يجب أن يكون لديك شركات يمنية قادرة على العمل والتكيف مع الأوضاع والمصالح الإقليمية والعالمية.

صعوبات

> وكيف تنظر إلى دور القطاع الخاص في خلق فرص عمل ؟

- القطاع الخاص مفيد ومهم في الوقت الحاضر ودوره قوي في الاقتصاد الوطني ولكنه لم يتمكن من التطور والتوسع بسبب المشاكل والصعوبات التي يواجهها ويمكن للقطاع الخاص أن يساهم في توفير فرص عمل كثيرة في مجالات متعددة في كافات القطاعات التجارية والصناعية وخدمات الفنادق والمطاعم في الوقت الحاضر القطاع الخاص يعتبر لاعبا كبيرا في الوضع الحالي.

وهذا يستدعي وضوح السياسة الاقتصادية الداعم لنمو تطور القطاع الخاص وتحقيق الشراكة الحقيقة بين القطاع العام والقطاع الخاص وتغيير القوانين واللوائح التي تعيق نمو وتطوره وفي كل الاحوال فإن القطاع الخاص اليمني يساهم في كثير من 70٪ من الناتج المحلي الاجمالي ويشكل أكبر عدد من العمالة.

مبالغة

> المنظمات الدولية والمراقبون والإعلام يرسمون وضعا قاتماً لأوضاع اليمن الاقتصادية والاجتماعية وينشرون أرقاما مخيفة إلى حد وجود عشرة ملايين فقير في اليمن ما تعليقك ؟

- مع الأسف الشديد أحيانا الإعلام يعرض بعض القضايا بصورة غير واضحة لأن عدم وجود البيانات أو ضعف البيانات يؤدي إلى خلق صورة وتشخيص غير دقيق أو صحيح أما لو كانت تلك الأرقام المنشوردة صحيحة فهذه كارثة ومع ذلك علينا القول أنه توجد تركيبة خاصة في اليمن فمثلا هناك كثير من الأشخاص ومن خريجي الجامعات ليس لديهم وظائف ولكنهم يبحثون عنها هذه المعايير كليها توجد وضع اقتصادي غير منظم ولا يوجد لها احصاء رسمي أو بيانات رسمية ولكن بطريقة أو أخرى ممكن لهذا الاقتصاد أن يتطور ومن مميزات الإنسان اليمني هو محاولة البحث عن عمل وتأمين احتياجاته ويلعب القطاع الزراعي والاسماك والمقالع والمحاجر دور كبير في تشغيل أعداد كثيرة من العمال وهؤلاء يساهمون في زيادة الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي واستطيع التأكيد بأن الاحصاءات الرسمية لا تعكس صورة حقيقية لطبيعة الاقتصاد اليمن ولا بد من دراسة دقيقة للاقتصاد غير الرسمي أو القطاع الاقتصادي غير المنظم والعمل على مساعدة العاملين في هذا القطاع على تطوير مهاراتهم.

القطاع الخاص عانى كثيرا من غياب دولة القانون

عاجز

> هل يشترك القطاع الخاص في المعاناة مع المواطن ؟

- نعم.. فسياسة الماضي أظهرت القطاع الخاص في موقع العاجز وفي معظم الأحيان حُمل مسؤولية تفاقم الأزمة الاقتصادية في الوقت الذي يعرف الجميع المشاكل وصعوبات التي واجت وتواجه القطاع الخاص في بلادنا ولقد عانى القطاع الخاص شأنه شأن بقية شرائح ومكونات المجتمع اليمني من غياب الدولة القوية القادرة على فرض القانون وحماية المواطنين وزيادة دور القطاع الخاص في التنمية وتشجيعة على المزيد من الاستثمار والتوسع بما يؤدي إلى القضاء على الفقر وتشغيل الأيدي العاملة وزيادة الإنتاج والناتج المحلي الاجمالي ورفع سنوي دخله ومعيشة كافة أفراد المجتمع.

دولة القانون

> ماذا يريد القطاع الخاص من مؤتمر الحوار؟

- قبل أن أجيب على السؤال.. دعني أقول لك وبدون مبالغة أن القطاع الخاص يحتل موقعاً مهماً في حياة المجتمع وقد حاول لعب دوره الوطني في الماضي في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكنه عانى كثيراً نتيجة غياب دولة النظام والقانون.. حيث تمكن مراكز القوى من استغلال السلطة والنفوذ من إضعاف القطاع الخاص لصالحها وهو الذي أدى إلى شل حركته كمحرك رئيسي لعجلة التنمية والأهم دوره في توفير فرص عمل لليمنيين.

والآن أعود للإجابة عن سؤالك حول ماذا يريد القطاع الخاص من المؤتمر فأقول إن القطاع الخاص ممثلا بالاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية قدم وثيقة لمؤتمر الحوار الوطني باتخاذ إجراءات وإصلاحات دستورية والقانونية العاجلة والجريئة لانتشال البلد من وضعها الحالي وأهم هذه الإجراءات:

إعادة هيكلة الدولة واختيار نظام سياسي قادر على استيعاب متطلبات وطموحات الشعب.

وتفعيل وتطوير السلطة القضائية لضمان صدور أحكام وعادلة وتنفيذها وتعزيز دور الأجهزة الأمنية في تنفيذ تلك الأحكام، حيث أن أهم كابح للنمو الاقتصادي والاجتماعي هو عدم وجود الاستقرار الأمني، إعادة صياغة مفاهيم وأسس تقسيم الثروة الوطنية.

> سمعنا بأن هناك رؤية حكومية لتقسيم اليمن إلى مناطق اقتصادية تتمتع باستقلالية كاملة في إدارة الاقتصادية بما في ذلك حيازة الموارد الطبيعية كيف ترى ذلك؟

- صحيح أن بعض المناطق قد تكون لها ميزة في الموارد الطبيعية ولكن ليس فها عمالة »موارد بشرية«.. يجب الضبط بشكل علمي ومدروس لجعل هذه المناطق تخدم الأخرى.. ومثل هذه المواضيع يجب الاستعانة بخبراء وفي ظل توقع الموارد البشرية في كل منطقة.

ومعظم مناطق اليمن لديها موارد اقتصادية ولكن المشكلة في بلادنا ليست في توفر الموارد بل في إدارة واستقلال هذه الموارد.

وأرى بأنه عند تقسيم اليمن إلى مناطق أو أقاليم لا بد من مراعاة تكامل الأقاليم بحيث تتوفر فيه كافة المقومات التي تؤدي إلى نجاح الإدارة المحلية، دون الحاجة إلى المركز.

كما أنه لا بد من وجود علاقة متبادلة لدعم المركز للأقاليم، ورفد الأقاليم للمركز بموارد، و هذا سيؤدي إلى وجود دولة واحدة وقوية.

> ظاهرة انتشار المشاريع الصغيرة في اليمن.. على أهميتها.. هل يوجد لها معايير ؟

- في الحقيقة لا توجد معايير في اليمن لعدة أسباب كثيرة أهمها: عدم وجود حوافز مباشرة ترعى هذه المشاريع وعدم وجود أصحاب رأس المال لتمويل هذه المشاريع.. وهناك ضعف في تسويق منتجاتهم، ومع ذلك هم مجموعة بسطاء من المواطنين يعيشون من هذه المشاريع.

لا بد من إعداد استراتيجية وطنية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكنها أن تساعد على نمو وتطور الاقتصاد اليمني.

> أخيراً.. دعني أسألك كيف نسطيع النهوض بالاقتصاد ؟

- هذا بيد كل يمني.. فالمجال متروك لمن يريد أن يدخل التاريخ ويخلد اسمه للأجيال القادمة وذلك بالمواقف التي تصدر عنه.

وأيضاً بيدنا جميعاً نحن اليمنيون أن نستطيع بناء اليمن أو نستطيع أن نهدم اليمن.

ويمكن للجهات الحكومية ذات العلاقة ويقع على رأسها وزارة التخطيط ووزارة الصناعة والتجارة وبقية الوزارات للعودة إلى الكشيف إلى الدراسات لخبراء اقتصاد بين يمنيين قدموا مقترحات عملية ومن خلال الاستفادة منها وتنفيذ رؤية اقتصادية واضحة معززة بخطط وبرامج عملية يمكن تحقيق النهضة الاقتصادية في بلادنا.

اتفاقية للتعاون الجمركي بين اليمن وتركيا لتطوير التجارة والحد من التهريب

الوجيه: الاتفاقية خطوة هامة لتجاوز الإشكاليات في الإدارة الجمركية بين البلدين

يازيجي: سنعمل خلال الفترة القادمة على إحداث التوازن التجاري وزيادة الصادرات اليمنية إلى تركيا

محمد راجح

أكد وزير المالية صخر الوجيه على أهمية تسهيل العملية التجارية بين اليمن وتركيا وتجاوز الإشكاليات والتحديات في الإدارة الجمركية بين البلدين.

وقال الوجيه في حفل توقيع اتفاقية التعاون الجمركي بين اليمن وتركيا: إن تفعيل التعاون المشترك بين البلدين في المجال الجمركي ستكون له انعكاسات متعددة في مختلف المجالات التجارية والاقتصادية.

وأشار إلى أن اتفاقية التعاون الجمركي خطوة إلى الأمام في تطوير العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين .

وأضاف وزير المالية: إن التوقيع على مثل هذه الاتفاقية ستكون له انعكاسات كبيرة في تبادل الخبرات والمعلومات بما يجعل الإدارتين الجمركيتين تعملان في جو متناغم ومتناسق.

من جانبه قال وزير التجارة والجمارك التركي حياة يازيجي: إن الحكومتين في كلا البلدين أمامهما مسئولية مشتركة في خلق أرضية وبيئة مناسبة لزيادة الثقة وتعزيز وتطوير العمل في المجالات الاقتصادية والتجارية.

وأكد الوزير التركي أن بلاده ستعمل خلال الفترة القادمة على إحداث توازن في الميزان التجاري الذي يميل لصالح تركيا بشكل كبير.

وأشاد بمستوى التشابه والترابط الواسع بين اليمن وتركيا والذي يمكن أن يسهل بناء علاقة قوية ومتينة تستند إلى روابط تاريخية راسخة.

وأكد يازيجي أهمية هذه الاتفاقية الجمركية لتسهيل التجارة ومنع التهريب بكافة أنواعه سواء كان لمواد ممنوعة أو أسلحة.

وتطرق الوزير التركي إلى الحادثتين الأخيريين لتهريب شحنات الأسلحة من تركيا إلى اليمن والتي تقوم حكومة بلادة بإجراء تحقيق حولهما بالتعاون مع الحكومة اليمنية.

وشدد على أهمية هذه الاتفاقية الجمركية الموقعة بين البلدين للحد من تكرار مثل هذه الإشكاليات في المستقبل.

وتهدف اتفاقية التعاون الجمركي بين اليمن وتركيا إلى تفعيل العمل المشترك في المجال الجمركي خصوصاً بعد اللغط الكبير الذي اثير مؤخراً بعد تهريب شحنتين من الأسلحة من تركيا إلى اليمن.

وتهدف الاتفاقية التي وقعها وزير المالية صخر الوجيه ووزير الجمارك والتجارة التركي حياة يازيجي إلى تعزيز التعاون المشترك بين البلدين وتبادل الخبرات والتجارب العالمية والحد من التهريب الجمركي بكافة أشكاله وصوره ، وفتح آفاق جديدة للتعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري بين البلدين.

تصوير / فؤاد الحرازي

المغتربون اليمنيون ثروة اقتصادية مهدورة

الكثير من المشاكل يعاني منها المغترب اليمني في الخارج لعل أبرزها عدم الرعاية الحقيقية نتيجة ضعف أداء السفارات والقنصليات.. التي تحولت إلى سفارات للجبايات لما تفرضه على المغترب من رسوم تحت مبررات واهية..

"الثورة" أخذت آراء اقتصاديين وممثلي بعض منظمات المجتمع المدني حول أوضاع المغترب اليمني في الخارج ودور منظمات المجتمع المدني في الحفاظ على حقوق المغتربين.. فكانت الحصيلة التالية :

استطلاع/ حسن شرف الدين

البداية يتحدث الأخ إبراهيم الجهمي -مستشار وزير المغتربين- قائلا: منظمات المجتمع المدني هي ظاهرة مهمة جدا لدعم المواطن وتدعيم مواقف المؤسسات الإيجابية، كما أنها مراقب ومعارض لكل ما يصدر عن أي مؤسسة حكومية أو اعتبارية، وهناك خيط دقيق بين العمل السياسي والعمل المدني، أتمنى أن لا يكون هناك خلط بين الأمرين، وإذا تم تغليف منظمات المجتمع المدني بغطاء سياسي وعمل مدني سيكون هناك خلل كبير في عمل المنظمة ، ومن المفترض أن تبصر الحكومة في أخطائها وتساندها في المواقف الإيجابية والمواقف التي تخدم الوطن.

ويضيف أن المغترب اليمني مرتبط بوطنه ومعتز به، لكن للأسف لا يجد أي اهتمام من بلاده، وللأسف بعض السفارات اليمنية في الخارج عبارة عن بعثات للجباية وليست بعثات للرعاية، فقد طغى عليها الفساد المالي والإداري، وكذلك، هناك رسوم طائلة جدا تتحصل عليها السفارات بدعاوى واهية جدا، يقولون أن النفقات التشغيلية للسفارات لا تكفي وبالتالي يقومون بابتزاز المغترب اليمني ويأخذون رسوماً مكلفة عليهم.

الاهتمام

وأكد الجهمي أنه لا توجد إحصائية بأعداد المغتربين في الخارج إطلاقا، بسبب إخضاع وجود وزارة المغتربين في التشكيلات الحكومية السابقة للرغبات السياسية.. وللأسف وزارة المغتربين هي ضحية، لأنه لا يوجد اهتمام أساسي بستة ملايين مواطن يمني في الخارج، هو دليل على أن الحكومة ليست جادة بإعطاء هذه الشريحة الكبيرة الاهتمام المناسب.

وأشار مستشار وزير المغتربين إلى أن هناك عدداً من المؤتمرات واللقاءات خاصة بالمغتربين خرجت بقرارات وتوصيات لكن للأسف لا تنفذ إطلاقا، والتي كان آخرها عام 2009م .

وعن مشاكل وزارة المغتربين يقول الجهمي: من مشاكل وزارة المغتربين تداخل الاختصاصات ما بين وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ووزارة الخارجية، وزارة الخارجية لديها دائرة تسمى "الدائرة القنصلية" ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل معنية بالعمل، بالتالي كانت تشرف على مكاتب العمل والتوظيف في الداخل أو المكاتب التي لها تمثيل مع مكاتب عمل في الخارج، وبالتالي أصبح هناك تداخل اختصاصات ساهم بإضعاف مهام وزارة المغتربين.

وطالب بفصل الاختصاصات ما بين وزارة الخارجية ووزارة الشئون الاجتماعية حتى تكون وزارة المغتربين وزارة فاعلة تخدم المغترب اليمني في الخارج.. وإذا كانت لا توجد نية لدى الحكومة بأن تكون وزارة المغتربين ذات فاعليه عليهم إلغاؤها.. فإما أن تعطى صلاحيات تشريعية كاملة بحيث تكون وزارة المغتربين وزارة متكاملة مختصة برعاية المغترب وتنظيم الهجرة وإما أن تلغى.

ارتباط مصيري

ويقول الأخ مقبول الرفاعي - الأمين العام للمجلس الأعلى للجاليات اليمنية في الخارج: المغتربون اليمنيون في الخارج مرتبطون وجدانيا بوطنهم ارتباطاً مصيريا، لا ينفكون عن وطنهم ولا يشعرون أنهم بعيدون عنه لحظة، فهم يتابعون اليمن عبر الشاشات الفضائية بعيون مختلفة، فهم يعيشون البعد عن الوطن بحواسهم ومشاعرهم، لا يستطيعون نسيان البلاد ولا جيرانهم ولا إخوانهم.

ويقول الرفاعي: المغتربون اليمنيون في العالم ثروة هائلة مهدورة لا يعلم كم عددهم، أي أنه ليس هناك إحصاءات سواء في وزارة المغتربين أو مصلحة الهجرة والجوازات أو البعثات الدبلوماسية، وهذا دليل على أن هذه الثروة "المغتربون" هي ثروة كبيرة مهدورة، أقرب التقديرات تقول أن عدد المغتربين اليمنيين ستة ملايين مغترب، هذه أقرب الأرقام القريبة من الواقع، منهم مليونان مغترب في السعودية، في أوساطهم ثروة علمية بشرية، ففي المملكة العربية السعودية يوجد فيها أكثر من 150 يحملون شهادة الدكتوراه وأكثر من ثلاثة آلاف يحملون الماجستير في جميع التخصصات وأكثر من ثلاثمائة ألف يحملون شهادة البكالوريوس، ومنهم الطبيب الاستشاري في أعقد التخصصات الطبية ومنهم المهندس المبرمج الذي يعمل في أكبر الشركات العالمية داخل السعودية وهي شركات أمريكية أو كندية أو غيرها.

وأكد أن هناك من المغتربين اليمنيين يمثلون ثروة اقتصادية كبيرة، وهناك إحصاءات شبه أكيدة تقول إن الأموال التي في أوساط المغتربين اليمنيين التي يمتلكونها في مختلف أنحاء العالم تقدر بأكثر من ثلاثمائة مليار دولار، هذه الثروة الهائلة لو أن 20% عادت إلى الوطن ووجدت الاطمئنان لن نحتاج إلى المانحين ولن نحتاج إلى الصدقات ولا المنح والاستجداء للعالم ليعطينا ثمانية أو عشرة مليارات من الدولارات، يكفي أن نهتم بهؤلاء المغتربين حتى نجد قليلاً من استثماراتهم تأتي إلينا وتحل مشاكل الوطن بأكمله.

عائدات المغتربين

وأضاف: الحركة المالية والاقتصادية في اليمن تقدر بـ50 مليار دولار، وأن أربعة مليارات منها هي عائدات النفط والغاز، وأن مثلها عائدات الضرائب، وأن مثلها أيضا مساعدات خارجية، بمتوسط 15 مليار دولار، فمن أين تأتي بـ35 مليار دولار المتبقية؟ ليس هناك تحليل إلا أنها تأتي من المغتربين، قضية المليار ونصف دولار التي تحول سنويا والتي تقول عنها بعض التقارير أنها تأتي من المغتربين في عام 1976م كانت مليار وأربعمائة مليون دولار، لا شك أن الأرقام منذ ذلك التاريخ تضاعفت كثيرا، وأن حركة الاقتصاد الموجودة هي من عائدات المغتربين، ونحن نرى أكبر المباني هي من استثمارات المغتربين.. ولذلك أموال المغتربين هي التي تحرك ما يمكن تحريكه ليعيش الناس من خلاله في الداخل.